الخناق يضيق على المواطن معيشياً وارتفاع الأسعار وأزمتي الكهرباء والديزل الأكثر تأثيراً

ضاق الخناق، هكذا يبدو الحال عند المواطن اليمني خلال الفترة الراهنة جراء سلسلة من الأزمات التي تفجرت مؤخراً وألحقت أضراراً بالغة بالحياة المعيشية للمواطنين مع توقف تام لحركة الأعمال وتوقف العديد من المشاريع والانشطة المختلفة، ويشكو المواطنون بمرارة من الفوضى التي تعيشها الأسواق والارتفاعات المتواصلة للأسعار واختفاء بعض المواد الغذائية والاستهلاكية الضرورية والمعاناة اليومية في البحث عن البترول والديزل المختفيين بصورة غريبة في أمانة العاصمة.

تحقيق/محمد راجح

وتتجسد المعاناة بشكل أكبر في انطفاءات الكهرباء لساعات طويلة وما تخلفه من خسائر متعددة في الحياة المعيشية اليومية والممتلكات والاعمال والاشغال والمهن.

في جولة ميدانية على مختلف الأسواق والشوارع والمناطق بأمانة العاصمة تجد حالة شلل تام في مختلف الاعمال والمهن والانشطة التجارية والاستثمارية والاقتصادية وصعوبة شديدة في توفير المتطلبات اللازمة لتسيير الأعمال والمهن، وصعوبة شديدة في توفير الاحتياجات الغذائية والاستهلاكية وركود في بعض الأعمال المعتمدة على الكهرباء والبنزين واختفاء الغاز والرحلات الشاقة في البحث عنه وتوفيره بأسعار قياسية.

وتكتظ الشوارع والمناطق بازدحام خانق عبارة عن طوابير طويلة أمام محطات بنزين أغلبها متوقفة وخالية من البترول والديزل وشكاوى متعددة من أصحاب السيارات والتكسيات ووسائل النقل وكذا من أصحاب المزارع الخاصة بالخضروات والفواكه خارج أمانة العاصمة بالاضافة إلى شكاوى أصحاب المصانع والمشاغل والمخابز والافران وغيرها.

وضع صعب

● حالة من الوجوم تسيطر على عبدالوهاب المعمري – أب لستة أبناء – وحيرة وقلق تبدد هذا الوجوم من الوضع الراهن الذي جعله يقرر السفر إلى القرية مع أفراد أسرته.

يقول عبدالوهاب – يمتلك مشغلاً للخياطة – أنه لم يعد باستطاعته العمل نتيجة انطفاءات الكهرباء المتواصلة وعدم قدرته الوفاء بالتزاماته تجاه زبائنه وإنجاز الأعمال بالصورة المطلوبة بالإضافة إلى المعاناة المنزلية المتمثلة بالغاز واختفائه وارتفاع أسعاره لمستويات قياسية.

يشاطره الهم عبدالله المحبشي – يعمل في مجال البناء والتشييد – والذي يشكو من توقف الأعمال والمشاريع التي كان ملتزماً بالعمل فيها والأعباء الجسيمة الناتجة عن ذلك نتيجة توقف الدخل وما يقابله من هيجان يومي للأسعار وارتفاعاتها المتواصلة سواء كانت في المواد الغذائية والاستهلاكية أو في أجور النقل والمواصلات والبترول والديزل وغيرها من المواد الأساسية الضرورية.

معاناة

● محمد عبدالرحيم – الذي يعيش بطالة من عمله الواقع في منطقة الحصبة – استنجد بمصدر الرزق البديل التاكسي الذي يمارسه كالعادة بعد الدوام الرسمي، يؤكد أن الحياة المعيشية أصبحت صعبة ومتعبة ويقول أن عمله جعله يركز على العمل بالتاكسي وما يلاقيه من صعوبة بالغة في توفير لقمة العيش لأسرته المكونة من أربعة أفراد، ويشير إلى أنه يعمل يوماً ويتوقف من يومين إلى أربعة أيام في البحث عن البترول والديزل والذي يباع بأسواق سوداء وبأسعار مضاعفة ويلحق أضراراً بالغة بوسائل النقل والمركبات لأنه مخلوط.

ويشكو محمد من الانعكاسات المتعمدة لذلك حيث ارتفعت أسعار الخضروات والفواكه بنسبة ١٠٠٪ وأسعار المواد الغذائية بنسبة ٨٠٪ وأسعار الخبز بأكثر من ٥٠٪ وأجور النقل بحوالي ٢٠٠٪ وارتفاع أسعار الماء إلى أكثر من خمسة الاف ريال.

خطورة

● يؤكد الخبير الاقتصادي –سمير الورافي– أن الاقتصاد هو الألم الذي يتسلل بهدوء خلال الفترة الراهنة والذي يعد القشة التي ستقصم ظهر البعير إذا لم يتدارك الجميع في هذا البلد خطورة الوضع الاقتصادي الراهن والاعباء الجسيمة التي تتكبدها البلاد والمواطن جراء ذلك.

ويطالب الورافي بسرعة تشكيل حكومة إنقاذ تعمل على معالجة الوضع الاقتصادي الراهن والاهتمام بالحياة المعيشية للمواطن وتوفير كافة المتطلبات والخدمات العامة والتي تعاني من انعدام واختفاء واختلالات متعددة.

ويقول : إن البلد تشهد شللاً تاماً في أغلب القطاعات الاقتصادية وشبه توقف في الأعمال والمؤسسات والوزارات الرسمية وفي الشركات ومؤسسات القطاع الخاص بالإضافة إلى توقف العديد من المشاريع الاستثمارية التي كانت جارية وما نتج عن ذلك من تسريح عمالة بأعداد كثيفة.

مضاعفات

ويشير إلى ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وانعدام السيولة المالية لدى القطاع المصرفي وأسواق الصرف بالإضافة إلى توقعات ارتفاع عجز الموازنة لمستويات قياسية قد تتجاوز الـ٣ مليارات دولار والانخفاض الراهن في الإيرادات النفطية نتيجة توقف بعض الشركات عن العمل، وكذا الإيرادات الضريبية والجمركية نتيجة الجمود الحاصل في الأعمال التجارية والاستثمارية والاقتصادية، ويلفت إلى أن جزءاً من المعاناة لدى أغلب شرائح المجتمع اليمني تركز في ازياد أعداد البطالة نظراً للوضع الراهن المتمثل بتوقف العمل في العديد من المشاريع والاعمال في القطاعين العام والخاص وما تضيفه هذه الأعداد من أعباء معيشية باهظة تلحق بالأسر اليمنية.

٣٢,٤ مليار ريال إجمالي التمويلات المصرفية لقطاع البناء والتشييد

■ ،خاص/ الثورة

، بلغ إجمالي التمويلات المصرفية الممنوحة من البنوك التجارية والإسلامية لقطاع البناء والتشييد خلال شهر فبراير ٢٠١١م نحو ٣٢ مليارا و٤١٠ ملايين ريال.

وأظهرت نشرة التطورات المصرفية أن القروض والسلفيات قصيرة الأجل بلغت ٩ مليارات و٣٥٨ مليون ريال، فيما بلغت التمويلات متوسطة وطويلة الأجل ملياراً و٨٦٧ مليون ريال بالإضافة إلى ٢١ ملياراً و١٨٣ مليون ريال استثمارات البنوك الإسلامية في هذا القطاع.

وبينت دراسة علمية أن قطاع الإنشاءات يعد من القطاعات الواعدة في مجال الاستثمار، خصوصا وأن اليمن من الدول ذات الحداثة في مجال التنمية الاقتصادية، ومن ثم فإن هناك فرصاً كبيرة للاستثمار في مجال الإنشاءات.

ومن أهم الفرص الاستثمار في مجال تمويل المساكن حيث يلاحظ أن هناك طلباً كبيراً على السكن يمكن أن يكون ذلك الطلب فرصة للبنوك للاستثمار في مجال إنشاء المساكن بشكل عام، والملاحظ من خلال الإحصائيات أن استثمارات البنوك في المجال العقاري محدود جداً ، إذ لا تشكل القروض المقدمة من البنوك لقطاع الإنشاءات سوى «٧,١٠٪» من حجم قروضها، وهي نسبة متواضعة بالقياس إلى حجم الطلب على السكن، يمكن للبنوك الاستثمار في مجال بناء المدن السكنية والتي تلاقي رواجاً كبيراً خاصة وأن هناك تجارب لبعض البنوك في هذا المجال، مثل بنك الإسكان وبنك سبأ الإسلامي، ويمكن أن تدخل البنوك في محفظة استثمارية عقارية واحدة في مجال المدن السكنية، كما أن هناك فرصة أيضاً في بناء المساكن الشعبية لذوي الدخول المحدودة.

وفي مجال إنشاء الأبراج السكنية والمكاتب التجارية يمكن للبنوك أن تستثمر في هذا المجال، ويمكن للبنوك الاستفادة في مجال الاستثمار العقاري من الدول المجاورة خاصة دول الخليج العربي، كما أن هناك فرصة للبنوك للدخول في اتفاقيات مع الجهات الحكومية لبناء المدن السكنية للعاملين في تلك الجهات بضمانة الحكومة، وعن طريق استقطاع جزء من رواتبهم، وهذه السياسية معمول بها في كثير من الدول.

معالجة توزيع المشتقات النفطية برداع

■ ،الثورة /رشاد الجمالي /ذمار

عُقد بشركة النفط اليمنية بمحافظة ذمار اجتماع برئاسة الأخ علي محمد المنصوري وكيل محافظة البيضاء المساعد لشئون مديريات رداع والمهندس عبدالرحمن الثور مدير فرع شركة النفط اليمنية بذمار لمناقشة متطلبات مديريات رداع من المشتقات النفطية وآلية توزيعها بحيث تلبي احتياجات المواطنين والسبل الكفيلة لتوصيلها.

وفي الاجتماع الذي حضره مدراء وأمناء عموم مديريات رداع السبع أكد المنصوري ضرورة تضافر الجهود بين المواطنين والجهات الأمنية وشركة النفط اليمنية بمديريات رداع للإبلاغ عن المتلاعبين بالمشتقات النفطية واحتكارها وضبطهم وإحالتهم إلى الجهات المختصة، مشيرا إلى أهمية ضبط وتوزيع بيع المشتقات النفطية للمحطات الملتزمة بالبيع للمواطنين بالسعر الرسمي وإيقاف المحطات التي تتلاعب أو تبيع بزيادة عن السعر الرسمي وإلغاء تراخيصها.

من جانبه تحدث المهندس عبدالرحمن الثور مدير فرع شركة النفط اليمنية بمحافظة ذمار عنه آلية توزيع المشتقات النفطية في مديرية رداع.

مؤكدا أنه تم موافاة مديرية رداع بالمخصص المعتمد لها وتوزيعها ليتم من خلاله معرفة المحطات التي تبيع المشتقات النفطية من المحطات التي تتلاعب.

مشددا على أن من يتم ضبطه بتهمة التلاعب في بيع المشتقات النفطية أو إخفائها وبيعها بزيادة عن السعر الرسمي يتم إحالته إلى القضاء لينال جزاءه وسحب تراخيص المحطة وإيقافها، مؤكدا أنه تم إنزال فرق تفتيش على المحطات التي تتلاعب وفي ضوء ذلك سيتم اتخاذ الإجراءات الرادعة.